

ولابن يمين كتب الأحاديث والفقهاء والأذكار  
المستحب أن لا يفعل والثالث كراهة الطواف ويجوز  
له قراءة القرآن ودخول المسجد وذكر في الهداية والنجاة  
حكيت القيم دون الحديث فيمترقان في حكم القراءة  
النهي ثم إن الحديث إذا استوعب وقت صلوة والمدا  
بالوقت وقت المفروضة حتى لو توضأ العذر لصلوة  
العبد له أن يصلي الظهر به عندهما هو الصحيح لأنها  
بمؤنة صلوة النبي بان لم يوجد في زمان حال عنه  
يسمع الوضوء والصلوة يسمى ذلك الحدث عذرا  
فضاحية أي صاحب ذلك الحدث معذورا وصاحب  
العذر عطف على معذوره وحله أن لا ينقض وضوء  
من ذلك الحدث متعلق بوضوء وقوله يتجدده متعلق  
بلا ينقض إلا عند خروج وقت مكتوبة فيصلي به  
في الوقت ما شاء من الفرائض والنوافل ولا يجوز  
لأنه إن يسمع خفة الأ في الوقت هذا إذا كان الدم  
سائلا عند اللبس أو التطهارة وأما إذا كان منقطا  
عندها يسمع تمام الصلاة كالصحيح كذا انفعل عنه  
ولا يجوز إمامته بفيل المعذور ثم في البقاء لا يشترط  
الاستيعاب بل يكفي وجوده في كل وقت مرة

ولولم

ولولم يوجد في وقت تام سقط العذر من أول  
الانقطاع حتى لو انقطع في أثناء الوضوء أو الصلوة  
ودام الانقطاع إلى آخر الوقت الثاني يمتد تلك  
الصلوة لوجود الانقطاع التام كذا انفعل عنه وإن  
عاد قبل خروج الوقت الثاني لا يعيد لعدم الانقطاع  
التام كذا انفعل عنه ولو عرض بعد دخول وقت  
فرض استظل إلى آخره فإن لم ينقطع بوضوء أو يصلي  
ثم ان انقطع في أثناء الوقت الثاني يعيد تلك  
الصلوة لأنه لم يوجد استيعاب وقت تام فلم  
يكن معذورا وقد صحت بالحدث فلا يجوز كذا انفعل  
عنه وإن استوعب الوقت الثاني لا يعيد لثبوت  
العطف من ابتداء العروض والحاصل أن الثبوت  
والسقوط كلاهما يعتبران من زوال الاستمرار  
إذا وجد الاستيعاب كذا انفعل عنه وإنما قلنا من  
ذلك الحدث إذا لو توضأ من آخره من حدثا  
أخر كالرجوع والبول فسال من عذره نقض وضوءه  
وإن لم يخرج الوقت وإن لم يسلم لا ينقض وإن  
خرج الوقت وإنما قلنا يتجدده إذا لو توضأ من  
عذره فعرض حدث آخر ينقض وضوءه في الحال